

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي
1	نظرة عامة
1	الملامح الرئيسية للعون الإنمائي العربي
5	العون الإنمائي العربي عام 2004
7	المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر
8	العون الإنمائي المؤسسي
9	عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2004
10	ملاحق الفصل الحادي عشر : (1/11)-(7/11)

العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2004 حوالي 2.4 مليار دولار، وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2004 حوالي 123.9 مليار دولار، ساهمت فيها السعودية بنسبة 65.9 في المائة، والكويت بنسبة 15.4 في المائة، والإمارات 10.3 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي للمانحين الرئيسيين لعام 2004 حوالي 0.5 في المائة. وقد واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه الصناديق لعام 2004 حوالي 3.3 مليار دولار.

وفيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 8.3 مليار دولار عام 2003، بزيادة نسبتها 21.8 في المائة عن عام 2002. وتشكل هذه المساعدات نحو 11.8 في المائة من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول النامية الذي بلغ 70.1 مليار دولار عام 2003.

وقد شهد عام 2004 عدة اجتماعات دولية للدول المانحة بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية منها فلسطين (مؤتمرات الأونروا)، ومؤتمر قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر مدريد لإعادة إعمار العراق.

الملامح الرئيسية للعون الإنمائي العربي

يشتمل العون الإنمائي العربي على المساعدات الإنمائية الثنائية التي تقدمها حكومات الدول العربية المانحة بشكل مباشر أو من خلال صناديق التنمية الوطنية التابعة لها، كما يشتمل على المساعدات الإنمائية التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية الإقليمية ومساهمات الدول العربية في المؤسسات المانحة الدولية، إضافة إلى ما تقدمه الهيئات الخيرية الرسمية والخاصة في الدول المانحة. ويقدم العون الإنمائي العربي إما على شكل قروض إنمائية ميسرة أو على شكل

منح وهبات لا تسترد لدعم مشاريع وبرامج التنمية في الدول النامية. ورغم أهمية العون الإنمائي العربي باعتباره شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية، وطول فترة التجربة التي خاضتها الدول العربية المانحة للعون، فإن المساعدات الثنائية المباشرة التي تقدمها حكومات الدول العربية المانحة تتسم بندرة بياناتها، مما لا يتيح تحليل آثارها ونتائجها. ويعاني العون الأهلي الذي تقدمه الهيئات الخيرية الأهلية من المشكلة نفسها، مما يجعل تحديد أحجامه وإبراز آثاره ونتائجه أمراً في غاية الصعوبة. وتتطلب معالجة تلك الإشكالية اهتماماً خاصاً من الدول العربية المانحة لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعون الذي تقدمه، بما يمكن من إبراز أهميته في المساعدات الإنمائية الدولية، وتحديد سبل تحسين أدائه وزيادة فاعليته.

هذا، ويتسم العون الإنمائي العربي بعدد من الملامح التي تميزه عن باقي أشكال العون، وأهمها التالي:

- يتميز العون الإنمائي العربي بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. كما أن القروض الإنمائية الميسرة المقدمة لا تقيد الدول المتلقية بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الجهات المانحة، ولا يصاحبها تدخل من الدول المانحة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

- تقدم الدول الخليجية المانحة للعون، وهي السعودية والكويت والإمارات، الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية العربية وتعتمد هذه الدول بشكل أساسي على عوائد الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل. ونظراً لأن تدفقات العون المقدمة من هذه الدول ترتبط بعوائد الصادرات النفطية، فإن حجمها يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول هي دول نامية في حد ذاتها تواجه تحديات تنمية داخلية، بما في ذلك تنوع قاعدتها الإنتاجية وتطوير وصيانة بنائها الأساسية، مما يبين مدى أهمية المساعدات التي تقدمها تلك الدول.

- تعتبر الدول العربية المانحة للعون ومؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية والإقليمية العربية شريكاً هاماً للمانحين الدوليين، وبأخذ التعاون بينهما أشكالاً عدة منها التمويل الموازي والتمويل المشترك للمشروعات الإنمائية. وفي إطار هذا التعاون، يؤدي المانحون العرب دوراً هاماً في طرح أولويات وقضايا التنمية العربية في ساحة العمل الإنمائي الدولي وذلك من خلال المشاركة في مؤتمرات المانحين والاجتماعات التشاورية، وكذلك الإسهام في طرح وجهة النظر العربية في المبادرات الدولية ومنها في الوقت الحالي مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، ومبادرة توافق السياسات والإجراءات الصادرة في إعلان روما في فبراير 2003.

وبوجه عام، يتسم العون الإنمائي العربي بمرونة كبيرة تتضح بتكيف توجهاته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي وفق أولويات واحتياجات التنمية في الدول المستفيدة. وقد شملت المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية دعم المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية، ودعم إجراءات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومشاريع التنمية

الاجتماعية، ومشاريع إعادة التأهيل، والدعم الفني والمؤسسي، وغير ذلك من المشروعات والأنشطة الإنمائية التي تؤدي إلى تطوير وتحديث الأجهزة الإدارية والفنية ورفع كفاءة التخطيط والتنفيذ للمشروعات الإنمائية في الدول المستفيدة.

العون الحكومي والعون المؤسسي

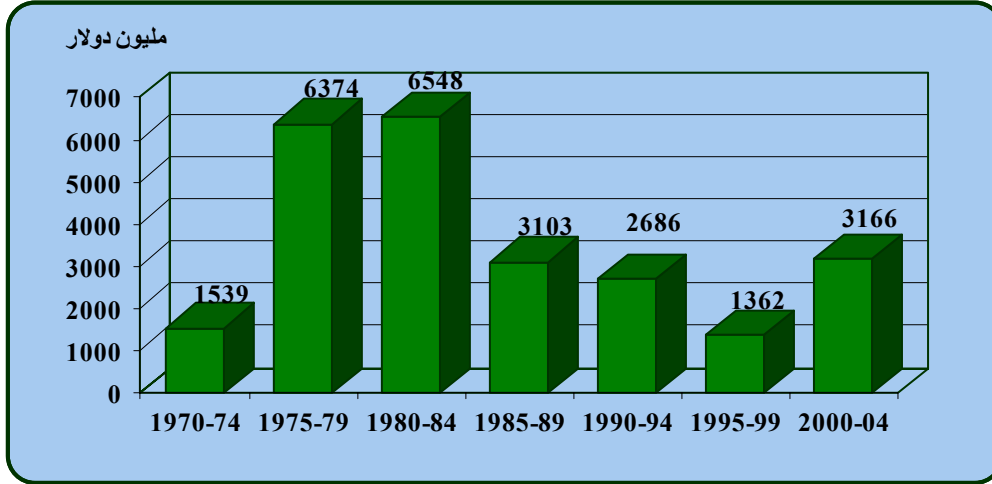
تشتمل المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة الرئيسية على العون الحكومي المباشر، والعون المؤسسي المقدم من صناديق التنمية الوطنية التابعة لها، وصناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية متعددة الأطراف. وقد سجل العون المؤسسي بالمقارنة مع العون الحكومي ارتفاعاً لتصل نسبته إلى حوالي 50 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية العربية بنهاية القرن الماضي. ويتوقع أن يستمر هذا الارتفاع خلال السنوات القادمة وذلك لعدة أسباب، أهمها، توجه الدول المتلقية للعون نحو صناديق التنمية الوطنية والإقليمية للحصول على المساعدات الإنمائية بالنظر لسرعة إجراءاتها وسهولة شروطها، إضافة إلى اتجاه الدول العربية الرئيسية المانحة للعون إلى تقديم المساعدات الإنمائية من خلال صناديقها الوطنية لتحسين فاعلية هذه المساعدات.

مراحل العون الإنمائي العربي

نظراً لارتباط تدفقات العون الإنمائي العربي بالتغيرات في عوائد صادرات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي لتلك التدفقات، فقد شهدت المساعدات الإنمائية العربية ثلاث مراحل مختلفة خلال الفترة 1970-2004 تعكس كل منها تلك التغيرات. وتشمل المرحلة الأولى الفترة 1970-1984، بينما تغطي المرحلة الثانية الفترة 1985-1999، وتغطي المرحلة الثالثة السنوات 2000-2004. وقد سجلت المرحلة الأولى تزايداً مضطرباً في حجم المساعدات الإنمائية العربية. إذ ارتفعت من حوالي 7.7 مليار دولار للفترة 1970-1974 بمتوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار إلى حوالي 31.9 مليار دولار للفترة 1975-1979 وبمتوسط سنوي قدره 6.4 مليار دولار، ثم إلى حوالي 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984 بمتوسط سنوي قدره 6.5 مليار دولار. وقد عكس ذلك النمو الارتفاع الكبير في عوائد الصادرات النفطية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي. كما شهدت تلك الفترة نمواً ملحوظاً للعمل الإنمائي العربي، وتنظيمه في أطر وكيانات مؤسسية تمثلت في إنشاء وتطوير أنشطة صناديق التنمية العربية الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية الإقليمية ومنظمات العمل العربي المشترك. إلا أن المرحلة الثانية التي امتدت من عام 1985 حتى عام 1999 شهدت تراجعاً في تدفقات العون الإنمائي العربي نتيجة لتراجع أسعار النفط خلال تلك الفترة، وتنامي الاحتياجات الوطنية للدول العربية المانحة لتوجيه قدر أكبر من مواردها المالية لاستكمال بنائها الأساسية ودعم هيكلها الاقتصادية. إذ انخفضت المساعدات الإنمائية المقدمة خلال هذه المرحلة من حوالي 15.5 مليار دولار للفترة 1985-1989 بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار إلى حوالي 13.4 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 2.7 مليار دولار للفترة 1990-1994، ثم إلى حوالي 6.8 مليار دولار بمتوسط سنوي قدره 1.4 مليار دولار للفترة 1995-1999، وهو

أدنى متوسط سنوي وصل إليه العون الإنمائي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية. غير أن هذا المتوسط أخذ في الارتفاع بشكل ملحوظ خلال المرحلة الثالثة (2000-2004) فبلغ حوالي 3.2 مليار دولار سنوياً وبإجمالي قدره 15.8 مليار دولار لهذه السنوات. الشكل (1) والملحق (1/11).

الشكل (1) : المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي
2004 - 1970



ويلاحظ أن المرحلة الثالثة شهدت تطورين هاميين، يتمثل أولهما في اتساع النطاق الجغرافي للعون الإنمائي العربي ليشمل مساعدة حوالي 127 دولة في جميع أقاليم العالم باستثناء غرب أوروبا وشمال أمريكا، ويتمثل ثانيهما في الاهتمام المتنامي بالتنمية البشرية ومكافحة الفقر من خلال تمويل مشاريع التنمية الهادفة إلى رفع مستوى الدخل للفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً، وتوفير فرص العمل، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي.

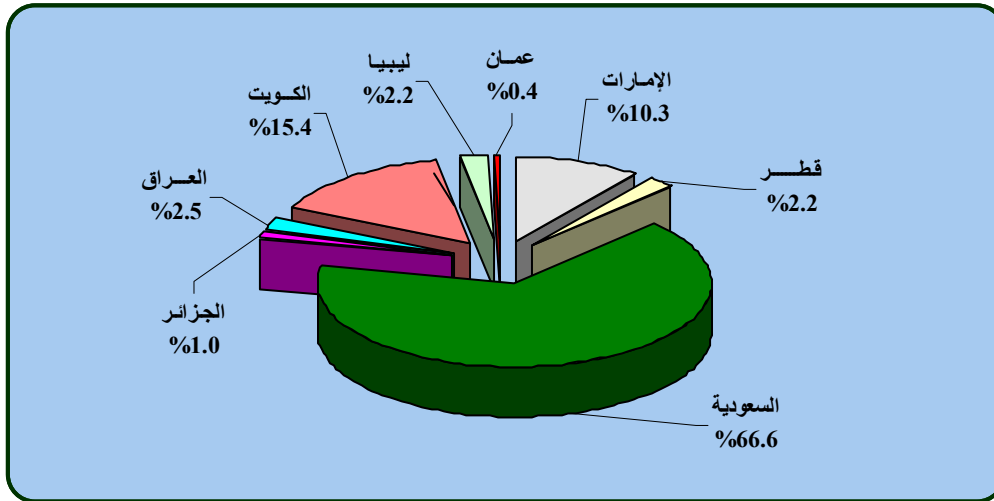
عنصر المنحة

تتسم المساعدات الإنمائية العربية بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، كما تشمل هذه المساعدات على الهبات والمنح والدعم المالي للموازنات العامة للدول المستفيدة، ويؤدي كل ذلك إلى ارتفاع نسبة عنصر المنحة في تدفقات العون الإنمائي العربي. ويتمثل عنصر المنحة في الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط والفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة. ويستخدم عنصر المنحة لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة. وبذلك يمكن تلخيص عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية. وتسمى التدفقات ميسرة إذا اشتملت على عنصر منحة يبلغ 25 في المائة أو أكثر.

العون الإنمائي العربي عام 2004

تشير التقديرات إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية بلغ حوالي 2.4 مليار دولار عام 2004 مسجلاً بذلك انخفاضاً ملحوظاً نسبته 18.8 في المائة عن مستواه عام 2003. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية التي التزمت بها السعودية عام 2004 حوالي 1.9 مليار دولار، بينما بلغ صافي المساعدات المقدمة (صافي السحب) من الكويت حوالي 421 مليون دولار، ومن قطر حوالي 73 مليون دولار، ومن الإمارات حوالي 9 مليون دولار، وعمان حوالي 9 مليون دولار. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة للعون خلال الفترة 1970-2004 حوالي 123.9 مليار دولار، قدمت دول مجلس التعاون الخليجي منها حوالي 116.9 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 94.3 في المائة، ساهمت فيها السعودية بنحو 81.7 مليار دولار (65.9 في المائة)، والكويت بحوالي 19.1 مليار دولار (15.4 في المائة)، والإمارات بما نحو 12.7 مليار دولار (10.3 في المائة)، وقطر بمقدار 2.7 مليار دولار (2.2 في المائة)، وعمان بحوالي 600 مليون دولار (0.5 في المائة)، وساهم في الباقي كل من الجزائر والعراق وليبيا، الملحق (1/11) والشكل (2).

الشكل (2) : مصادر العون الإنمائي العربي
2004 - 1970



وشهد عام 2004 عدداً من الاجتماعات الدولية والإقليمية شاركت فيها الدول والمؤسسات العربية المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية والإفريقية، ومن أهم هذه الاجتماعات:

مؤتمرات الأونروا لدعم فلسطين

عقدت منظمة الأونروا سلسلة من المؤتمرات لتقديم الدعم لفلسطين. وقد عقد المؤتمر الأول في العاصمة السويسرية – جنيف بتاريخ 2004/6/7، بمشاركة 70 دولة مانحة وحوالي 30 منظمة دولية بهدف تقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين، ولمشروعات وبرامج تهدف إلى تحسين أوضاع الأطفال، وتوفير السكن، وتحسين الظروف البيئية في المخيمات الفلسطينية. وعقد المؤتمر الثاني في العاصمة الأردنية – عمان بتاريخ 2004/10/14 بمشاركة حوالي 26 دولة مانحة لتحديد التوجهات المستقبلية للمساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، حيث أعلنت مجموعة الدول الأوروبية عن تعهدات مالية لمعالجة بعض الأوضاع الطارئة. وعقد المؤتمر الثالث في العاصمة النرويجية – أوسلو بتاريخ 2004/12/6، وقدمت فيه ثماني عشرة دولة مانحة تعهدات منح تقدر بحوالي تسعين مليون دولار لعام 2005، منها الكويت والإمارات، كما تعهدت منظمة الأونروا بتخصيص حوالي ثلثي ميزانيتها العامة لدعم برامج التعليم، ووزع الباقي للرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية.

متابعة مؤتمر مدريد لإعادة إعمار العراق

عقدت الدول والمؤسسات المانحة عدداً من الاجتماعات لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر مدريد لإعادة إعمار العراق الذي عقد في أكتوبر عام 2003. وقد عقد الاجتماع الأول في مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2/28/2004، وشارك فيه ممثلون عن 32 دولة، منها العراق والإمارات وقطر وعمان والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، وممثلون عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. ومن أهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع، إسقاط دولة الإمارات العربية المتحدة 4 مليار دولار من ديونها المستحقة على العراق. وتعهدت قطر بتقديم 10 مليون دولار كدفعة أولى من مساهماتها في الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، كما تم تشكيل لجنة المانحين التي ستتولى الإشراف على صندوق إعمار العراق، وتتكون من 12 دولة، منها من الدول العربية الكويت وقطر. وتقرر في الاجتماع وضع مليار دولار من مساهمات الدول المانحة في صندوق تمويل إعادة إعمار العراق الذي تشرف عليه الأمم المتحدة والبنك الدولي. وعقد الاجتماع الثاني في مدينة الدوحة في دولة قطر بتاريخ 2004/5/25 وشارك فيه ممثلون عن 40 دولة ومنظمة دولية وتمت الموافقة فيه على تنفيذ 17 مشروعاً في عدد من القطاعات الاقتصادية في العراق بتكلفة تقدر بحوالي 230 مليون دولار. أما الاجتماع الثالث فقد عقد في العاصمة اليابانية طوكيو بتاريخ 10/13/2004 وشارك فيه ممثلون عن 57 دولة ومنظمة دولية. ولم يتم في هذا الاجتماع الإعلان عن إجراءات أو منح إضافية للعراق، واقتصر على بحث واستعراض سير العمل في تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها.

قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

عقد المؤتمر في العاصمة الجزائرية بتاريخ 2004/11/24 بحضور 20 دولة افريقية وعربية منها مصر والجزائر وليبيا وتونس، وعدد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للعون الإنمائي. وتهدف مبادرة الشراكة الجديدة إلى مساعدة الدول الأفريقية في مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية مقابل تعهد الدول الأفريقية بحسن الإدارة وتنفيذ إصلاحات ديمقراطية. وقدم المؤتمر الدعم للجنة الآلية الأفريقية وللجان الأخرى للتقويم بهدف إعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتقديم المساعدات.

نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي

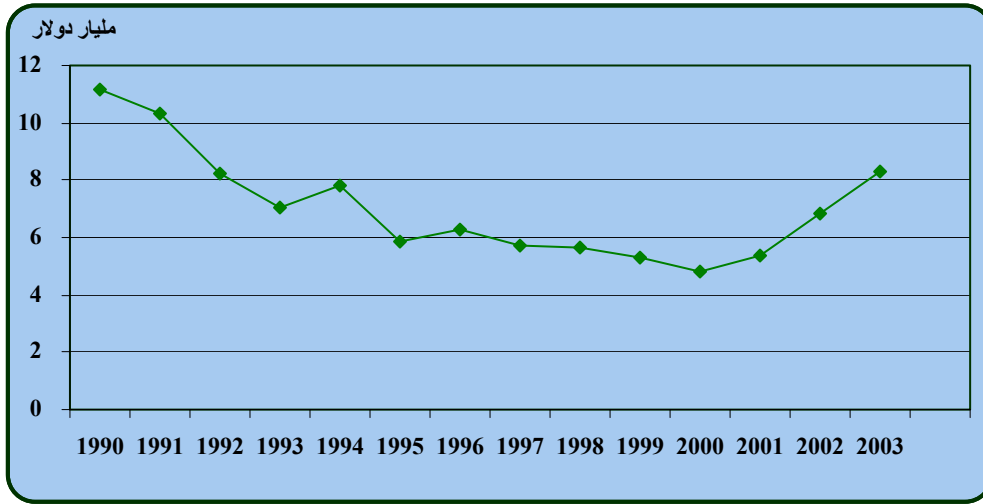
بلغ متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية للعون في عام 2004 حوالي 0.5 في المائة، وبلغت هذه النسبة 0.8 في المائة للسعودية، و0.8 في المائة للكويت، و0.01 في المائة للإمارات. وتقل هذه النسب عن تلك المقدمة في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وذلك بسبب تزايد الالتزامات المالية للدول المانحة تجاه كل من الإنفاق العام والإنفاق الإنمائي. وتشير البيانات المتاحة لعام 2003 إلى أن متوسط نسبة العون العربي إلى الناتج القومي للدول العربية الرئيسية المانحة المقدر بحوالي 0.8 في المائة يزيد عن متوسط نسبة مساعدات دول مجموعة الداك⁽¹⁾ (لجنة مساعدات التنمية) البالغ 0.25 في المائة. وقد بلغت هذه النسبة 0.17 في المائة لإيطاليا، و0.23 في المائة لكل من نيوزيلندا وأستراليا، و0.22 في المائة للبرتغال. بينما تزيد هذه النسبة لتصل في الدانمارك إلى 0.84 في المائة، وفي لوكسمبورج 0.81، وفي هولندا 0.80 في المائة، وفي النرويج 0.92 في المائة، الملحق (2/11).

المساعدات الإنمائية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (صافي السحب) المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون العربي المؤسسي، حوالي 8.3 مليار دولار عام 2003 مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي 21.8 في المائة عما كان عليه عام 2002، وذلك بعد أن شهد تراجعاً مستمراً خلال الفترة 1997-2000 وقبل أن تبدأ تلك المساعدات في الارتفاع اعتباراً من عام 2001. وتشكل هذه المساعدات حوالي 11.8 في المائة من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول النامية عام 2003 والبالغ قدره حوالي 70.1 مليار دولار. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية خلال الفترة 1990-2003 حوالي 98.7 مليار دولار تشكل حوالي 12.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول النامية خلال الفترة ذاتها، الشكل (3) والملحق (3/11).

(1) تتكون مجموعة داك من الدول التالية: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، أستراليا، سويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (3) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر
2003 - 1990



وقد حصلت ست دول عربية على حوالي 78.5 في المائة من إجمالي هذه المساعدات عام 2003. إذ حصل العراق على أعلى نسبة منها حيث بلغت حصتها 27.3 في المائة، تلاه الأردن 14.9 في المائة، وفلسطين 11.7 في المائة، ومصر 10.8 في المائة، والسودان 7.5 في المائة، والمغرب 6.3 في المائة. وتوزعت باقي المساعدات على تونس 3.7 في المائة، وكل من موريتانيا واليمن 2.9 في المائة، وكل من الجزائر ولبنان 2.8 في المائة، والصومال 2.1 في المائة، وسورية 1.9 في المائة، وباقي الدول العربية 2.4 في المائة.

العون الإنمائي المؤسسي

واصلت مؤسسات التنمية العربية⁽²⁾ جهود التعاون والتنسيق في تقييم المشروعات وتمويلها ومتابعتها وإدارة القروض، كما واصلت جهودها لتطوير الأساليب المناسبة لزيادة فاعلية العون الذي تقدمه وتحقيق الانسجام بين سياساته وأهدافه، واستمرت من جهة أخرى، في جهودها لتحقيق التقارب والتناسق في سياساتها ونظمها القانونية والإجرائية التي تحكم عملياتها التمويلية. فقامت بصياغة واعتماد عدد من الوثائق القانونية والنموذجية للعمل بها بشكل مباشر أو للاسترشاد بها، ومن هذه الوثائق: دليل وقواعد وإجراءات الحصول على البضائع والتعاقد على تنفيذ الأعمال، الاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (التصميم، والإشراف على تنفيذ أعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية)، الاتفاقية النموذجية للخدمات الاستشارية (إعداد دراسات الجدوى)، ودليل استخدام الاستشاريين لدى أعضاء المجموعة.

(2) تضم هذه المؤسسات : البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة.

تتعاون مؤسسات المجموعة مع أهم مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية للارتقاء بتقديم المساعدة الإنمائية إلى المستوى الأمثل. وتعمل مؤسسات التنمية العربية على مواصلة تقديم العون الملائم لاحتياجات الدول المستفيدة ولأولويات التنمية الحالية، في تطوير البنى الأساسية وقطاعات الإنتاج ومكافحة الفقر والبطالة. وتواصل مؤسسات التنمية العربية تقديم حصتها في مبادرة التخفيف من ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، فضلاً عن تكثيف جهودها التنسيقية مع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف. كما تساهم مؤسسات المجموعة في الجهود الدولية الرامية إلى تنسيق ومواءمة السياسات والإجراءات، وذلك ضمن الإطار الذي تسمح به أنظمتها وسياساتها. كما عملت مؤسسات المجموعة على تفعيل التشاور والتنسيق القائم بينها وبين مؤسسات التنمية الدولية، إذ اجتمعت مع البنك الآسيوي للتنمية والبنك الدولي لبحث سبل التعاون لتفعيل أنشطة هذه الجهات في الدول المستفيدة.

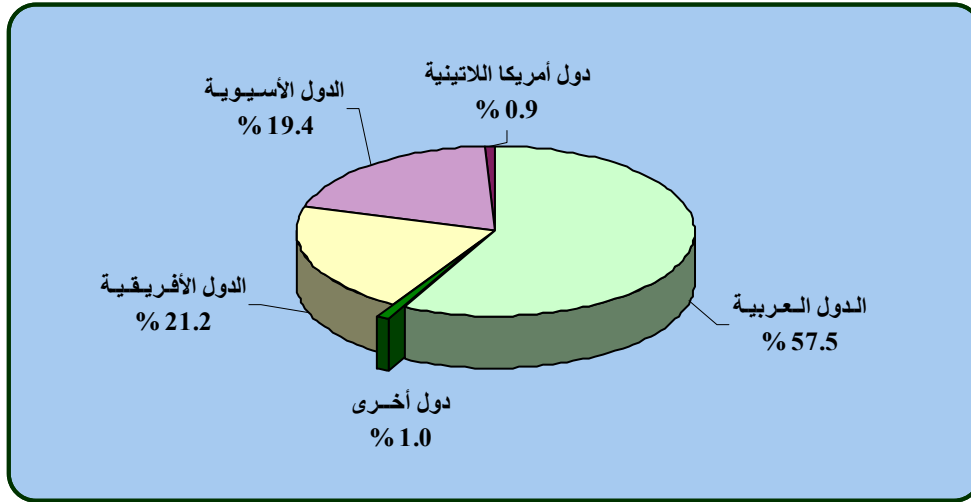
عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2004

بلغ إجمالي الالتزامات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لعام 2004 حوالي 3.3 مليار دولار، بتراجع بلغت نسبته حوالي 31.7 في المائة عما كان عليه في عام 2003. وبلغت مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فيها حوالي 31.7 في المائة، والبنك الإسلامي للتنمية 27.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 14.9 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 8.5 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 5.8 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق النقد العربي 5.5 في المائة لكل منهما، وصندوق أبوظبي للتنمية 0.3 في المائة، الملحق (4/11).

التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2004 حوالي 57.5 في المائة، ومجموعة الدول الأفريقية 21.2 في المائة، ومجموعة الدول الآسيوية 19.4 في المائة، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية 0.9 في المائة، ومجموعة الدول الأخرى 1.0 في المائة، الشكل رقم (4) والملحق (4/11).

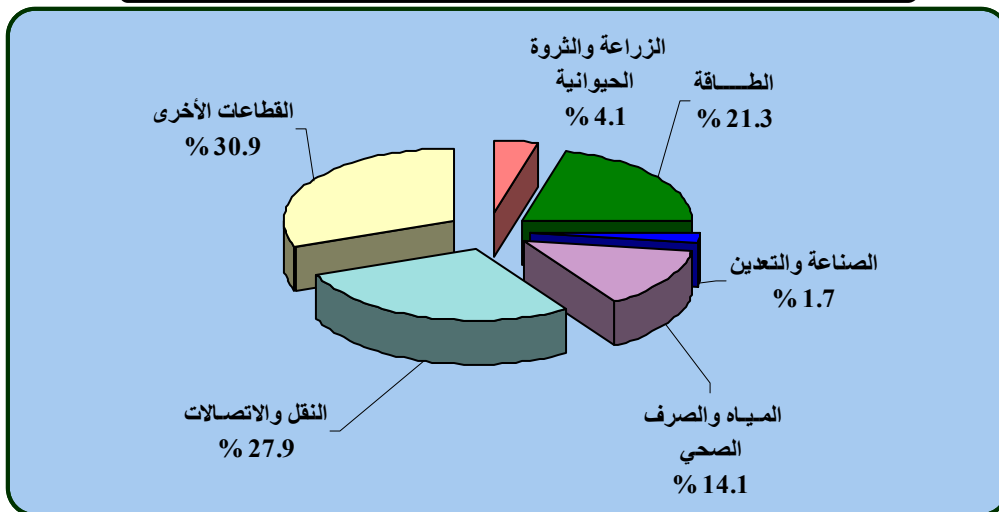
الشكل (4) : التوزيع الجغرافي لعمليات صناديق التنمية العربية خلال عام 2004



التوزيع القطاعي

بلغ نصيب قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2004 حوالي 30.9 في المائة، يليه قطاع النقل والاتصالات بحوالي 27.9 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 21.3 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 14.1 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بما يقارب 4.1 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.7 في المائة، الشكل (5) والملحق (5/11).

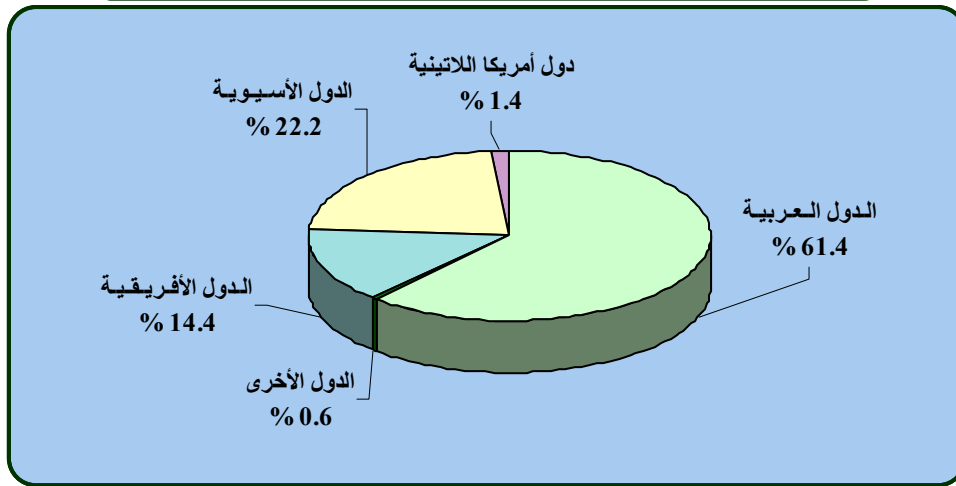
الشكل (5) : التوزيع القطاعي لعمليات صناديق التنمية العربية خلال عام 2004



المجموع التراكمي

بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بنهاية عام 2004 حوالي 72.4 مليار دولار، بلغ نصيب مجموعة الدول العربية منه حوالي 44.5 مليار دولار (61.4 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 16.1 مليار دولار (22.2 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 10.4 مليار دولار (14.4 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.0 مليار دولار (1.4 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.4 مليار دولار (0.6 في المائة)، الشكل (6) والملحق (6/11).

الشكل (6) : التوزيع الجغرافي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2004

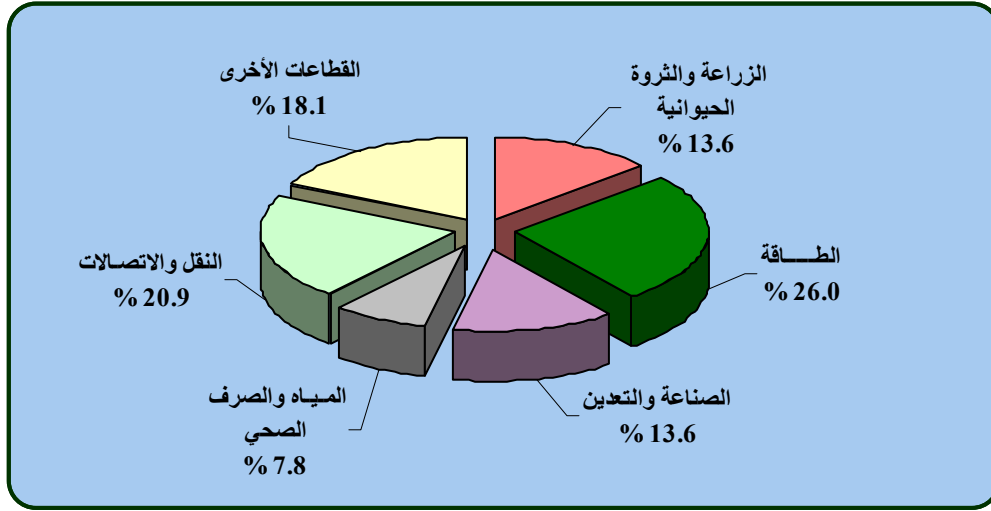


وبلغت نسبة العمليات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية حوالي 28.3 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 22 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 18 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 10.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 7.4 في المائة، وصندوق النقد العربي 5.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 4.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.2 في المائة، الملحق (6/11).

وانسجاماً مع أهداف خطط التنمية في الدول المستفيدة، واستجابة لاحتياجاتها التمويلية لاستكمال البنى الأساسية والخدمات وتهيئة قاعدة للتنمية الاقتصادية بها، فقد حازت قطاعات البنى الأساسية والخدمات التي تشمل قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والسكنية على نحو 72.8 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 27.2 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل

على ما يقارب 26 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.9 في المائة، ثم قطاعات الخدمات التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 18.1 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.8 في المائة. وفي القطاعات الإنتاجية، فقد تساوت حصة كل من قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، إذ بلغت 13.6 في المائة لكل منهما، الشكل (7) والملحق (7/11).

الشكل (7) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2004



التمويل المشترك

في إطار جهودها لجذب موارد إضافية من مصادر مختلفة لتعبئتها وتوجيهها نحو العمليات الإنمائية في الدول المستفيدة لتمويل المشاريع ذات التكاليف الكبيرة، قامت مؤسسات التنمية العربية بتوسيع تعاونها مع مؤسسات تمويل دولية، وعدد من الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية. وواصلت مؤسسات التنمية العربية جهودها في تبادل المعلومات والتنسيق والتمويل المشترك للمشاريع الكبيرة في الدول المستفيدة. ولقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية والوطنية والإقليمية الدولية خلال الفترة 1974-2004 ما يقارب 23.4 مليار دولار، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها حوالي 58.9 في المائة، وحصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد"، وبنك التنمية الأفريقي) نحو 13.8 في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى ما يقارب 20.6 في المائة، وحوالي 6.7 في المائة من مصادر عربية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التمويل المشترك محتسبة ضمن إجمالي العمليات التمويلية.

ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الميسرة (صافي السحب)
(2004 - 1970)

(مليون دولار)

%	2004-1970	2004	2003	2002	2001	2000	1999-1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	123,838	2,414	2,982	3,888	3,265	3,227	6,811	13,429	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
94.3	116,799	2,414	2,982	3,888	3,265	3,227	6,811	13,190	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
10.3	12,730	9	130	558	398	376	482	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات
66.0	81,680	1,902	2,803	2,674	2,455	2,505	4,359	8,698	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية *
0.4	543	9	10	6	24	24	77	189	198	6	عمان
2.2	2,698	73	23	73	129	94	187	44	28	692	1,076	279	قطر
15.4	19,148	421	16	577	259	228	1,706	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت
5.7	7,039	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى
1.0	1,183	45	262	354	449	73	الجزائر
2.5	3,121	76	-76	1,091	1,577	453	العراق
2.2	2,735	118	498	846	714	559	ليبيا

* بيانات السعودية للسنوات (1990 - 2004) من وزارة المالية وعن اجمالي المساعدات الإنمائية.

المصدر : (1) بيانات وطنية .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة .

(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين
(1985 و 1990-2004)

(نسب مئوية)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985	
0.5	0.8	1.1	1.0	0.9	0.7	0.5	0.3	0.4	0.6	0.4	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
0.01	0.1	0.7	0.6	0.5	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات
0.8	1.3	1.4	1.3	1.3	1.0	0.7	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية
0.8	0.04	1.5	0.7	0.5	1.1	0.8	0.6	1.1	1.6	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت

المصدر : حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (3/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
(2003 - 1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي 2003-1990 %	الإجمالي 2003-1990	نسبة التغير 2003-2002 %	التوزيع النسبي 2003 %	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	801,170	15.9		70,087	60,479	52,153	50,327	52,677	51,353	48,718	56,667	59,610	60,649	57,053	61,497	61,865	58,036	المجموع الكلي للدول النامية
	12.3			11.8	11.3	10.3	9.6	10.1	10.9	11.7	11.0	9.8	12.8	12.4	13.4	16.7	19.3	مجموع الدول العربية (%)
100.0	98,681	21.8	100.0	8,300	6,816	5,385	4,846	5,297	5,619	5,702	6,246	5,862	7,782	7,073	8,249	10,319	11,184	المجموع
7.4	7,253	137.4	14.9	1234	520	433	553	432	411	462	507	537	369	309	425	474	588	الأردن
0.0	14	23.8	0.1	5	4	3	4	4	4	2	7	6	8-	9-	8-	6-	5	الإمارات
0.8	835	46.9-	0.5	38	71	18	49	4	47	92	82	49	44	96	65	44	137	البحرين
3.5	3,436	15.3	3.7	306	265	378	223	253	150	194	124	71	106	228	390	357	393	تونس
4.2	4,189	29.3-	2.8	232	329	224	201	138	421	250	305	312	419	349	406	340	263	الجزائر
1.4	1,408	0.0	0.9	78	78	58	71	75	81	86	97	105	129	134	113	108	195	جيبوتي
0.4	407	18.6-	0.3	22	27	27	31	29	25	11	23	17	16	35	55	45	44	السعودية
5.6	5,558	77.1	7.5	621	351	185	225	243	209	139	220	239	410	458	550	881	827	السودان
4.0	3,968	98.1	1.9	160	81	155	159	229	155	197	219	347	745	259	197	381	684	سورية
4.0	3,936	9.6-	2.1	175	194	150	104	115	80	81	88	189	537	890	654	186	494	الصومال
5.0	4,888	1856.2	27.3	2265	116	123	101	76	116	220	348	327	259	182	140	552	64	العراق
0.7	665	9.1	0.5	45	41	2	46	40	44	65	62	59	95	49	37	15	66	عمان
7.7	7,594	39.9-	11.7	972	1617	870	637	516	608	603	550	498	460	182	81	0	0	فلسطين
0.0	27	9.1-	0.0	2	2	1	1	5	1	1	2	2	1	3	2	2	2	قطر
0.1	55	4.3-	0.1	4	5	4	3	7	6	0.4	3	3	3	3	2	5	7	الكويت
3.2	3,120	49.6-	2.8	228	453	243	200	194	241	249	232	187	235	144	124	132	259	لبنان
0.1	129	3.8-	0.1	10	10	10	15	7	8	6	4	6	6	26	20	ليبيا
34.1	33,611	27.8-	10.8	894	1239	1257	1328	1582	1955	1985	2199	2014	2690	2401	3604	5025	5439	مصر
9.7	9,539	7.4	6.3	523	487	519	419	679	530	464	650	495	831	713	947	1232	1051	المغرب
3.5	3,448	29.7-	2.9	243	345	268	212	219	165	238	272	230	267	328	202	220	240	موريتانيا
4.7	4,600	58.4-	2.9	243	584	461	265	458	370	356	248	169	170	314	256	300	406	اليمن

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية ، أعداد مختلفة .

ملحق (4/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية

حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2004

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	3286.4	180.8	181.6	487.4	1041.6	191.4	279.8	10.0	913.8	مجموع المساعدات
	100.0	5.5	5.5	14.9	31.7	5.8	8.5	0.3	27.8	حصص المؤسسات (%)
57.5	1888.9	180.8	0.0	283.6	1041.6	146.2	83.4	0.0	153.3	مجموعة الدول العربية
21.2	695.9	0.0	181.6	111.9	0.0	34.5	119.5	0.0	248.4	مجموعة الدول الأفريقية
19.4	636.8	0.0	0.0	65.8	0.0	10.7	38.2	10.0	512.1	مجموعة الدول الآسيوية
0.9	31.1	0.0	0.0	6.1	0.0	0.0	25.0	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.0	33.7	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	13.7	0.0	0.0	مجموعة الدول الأخرى

المصدر: - أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2004/12/31.

ملحق (5/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة
خلال عام 2004

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	3286.4	1014.0	56.7	133.4	464.2	700.9	917.2	مجموع المساعدات
	100.0	30.9	1.7	4.1	14.1	21.3	27.9	حصص القطاعات (%)
57.5	1888.9	556.2	2.9	53.5	328.9	608.0	339.4	مجموعة الدول العربية
21.2	695.9	182.4	0.0	35.0	61.1	12.1	405.3	مجموعة الدول الأفريقية
19.4	636.8	250.4	45.8	31.4	62.0	80.8	166.4	مجموعة الدول الآسيوية
0.9	31.1	25.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.1	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.0	33.7	0.0	8.0	13.5	12.2	0.0	0.0	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.
المصدر: الملحق (3/11).

ملحق (6/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية *

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2004/12/31

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	72431.8	2348.0	4293.0	13014.4	15923.4	7636.9	5371.0	3316.8	20528.3	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	3.2	5.9	18.0	22.0	10.6	7.4	4.6	28.3	حصص المؤسسات (%)
61.4	44465.9	9.6	4293.0	6965.1	15923.4	3674.7	955.3	2595.6	10049.2	مجموعة الدول العربية
14.4	10394.8	2338.4	0.0	2280.5	0.0	1440.6	2173.7	147.0	2014.6	مجموعة الدول الأفريقية
22.2	16100.9	0.0	0.0	3196.0	0.0	2367.8	1547.4	567.0	8422.7	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	1020.9	0.0	0.0	302.5	0.0	59.9	641.0	0.0	17.5	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	449.3	0.0	0.0	270.3	0.0	93.9	53.6	7.2	24.3	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978. المصدر: الملحق (3/11).

ملحق (7/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة
كما في 2004/12/31

(مليون دولار)

النسبة النسبية (%)	المجموع الكلية	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	72431.8	13076.7	9888.0	9849.0	5628.7	18839.6	15149.8	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	18.1	13.6	13.6	7.8	26.0	20.9	حصص القطاعات (%)
61.4	44465.9	8716.5	6293.3	6154.0	3979.9	11457.6	7864.6	مجموعة الدول العربية
14.4	10394.8	1888.8	583.3	1804.3	881.5	1318.2	3918.7	مجموعة الدول الأفريقية
22.2	16100.9	2029.0	3003.4	1705.6	599.0	5902.5	2861.4	مجموعة الدول الآسيوية
1.4	1020.9	340.5	0.0	126.2	85.7	121.3	347.2	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
0.6	449.3	101.9	8.0	58.9	82.6	40.0	157.9	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: الملحق (3/11).